معركة إبقاء الأطفال في المدارس في لبنان تزداد صعوبة مع ارتفاع التكاليف وتجدد العدوان الإسرائيلي

محمد حمود

CLS

٢٠٢٦

يدخل قطاع التعليم في لبنان العام الدراسي ٢٠٢٦-٢٠٢٧ وهو يحمل العبء المتراكم للأزمات المتراكمة وللعدوان الإسرائيلي الأخير في آذار ٢٠٢٦. وقد أبلغ الأهالي عن استمرار الصعوبات المالية وتجدّد الانقطاعات في تعليم أطفالهم. وعلى الرغم من ارتفاع متوسط دخل الأسرة، ظلّت العائلات تعاني في تغطية نفقاتها اليومية وكلفة التعليم مع ارتفاع كلفة المعيشة. ويقدّم استطلاع مركز الدراسات اللبنانية لرأي الأهالي هذا العام صورة يمكن مقارنتها مع الموجات الأربع السابقة التي أُجريت منذ عام ٢٠٢٢ (حمود وشعيب، ٢٠٢٢؛ حمود، ٢٠٢٣؛ حمود وبرون، ٢٠٢٥؛ حمود، ٢٠٢٥)، ما يتيح لنا تتبّع أوضاع الأسر المالية، والتغيّرات في أنماط الالتحاق بالمدارس، والتأثيرات الملحوظة على التعلّم والسلامة النفسية على مدى خمس سنوات.

العيّنة والقيود المنهجية

شارك في هذا الاستطلاع عبر الإنترنت ٨٦١ ولـيّ أمر من جميع المحافظات اللبنانية الثمانية. ومن بين هؤلاء، كان ٩٣٪ لبنانيين، و٣٪ سوريين، و٣٪ فلسطينيين. وبلغت نسبة الأطفال في مرحلة الروضة ١١٪، وفي المرحلة الابتدائية ٥٠٪، وفي المرحلة المتوسطة ٢٣٪، وفي المرحلة الثانوية ١٦٪. وأفاد معظم المشاركين (٨٣٪) بأن أطفالهم مسجّلون في المدارس الخاصة، مقابل ٩٪ في المدارس الرسمية، و٧٪ في المدارس الخاصة المجانية، وأقل من ١٪ في مدارس الأونروا.

ومن المهم التذكير بوجود بعض القيود المنهجية، إذ إن الاعتماد على الاستطلاع الإلكتروني أدّى إلى تمثيل أقل للأهالي الذين لديهم أطفال في المدارس الرسمية، وكذلك للأهالي السوريين والفلسطينيين. كما أن هذا النوع من الاستطلاعات لا يعكس بصورة كافية أوضاع الأسر الأكثر هشاشة، ولا سيما تلك التي لا تملك اتصالاً ثابتاً بالإنترنت أو أجهزة رقمية.

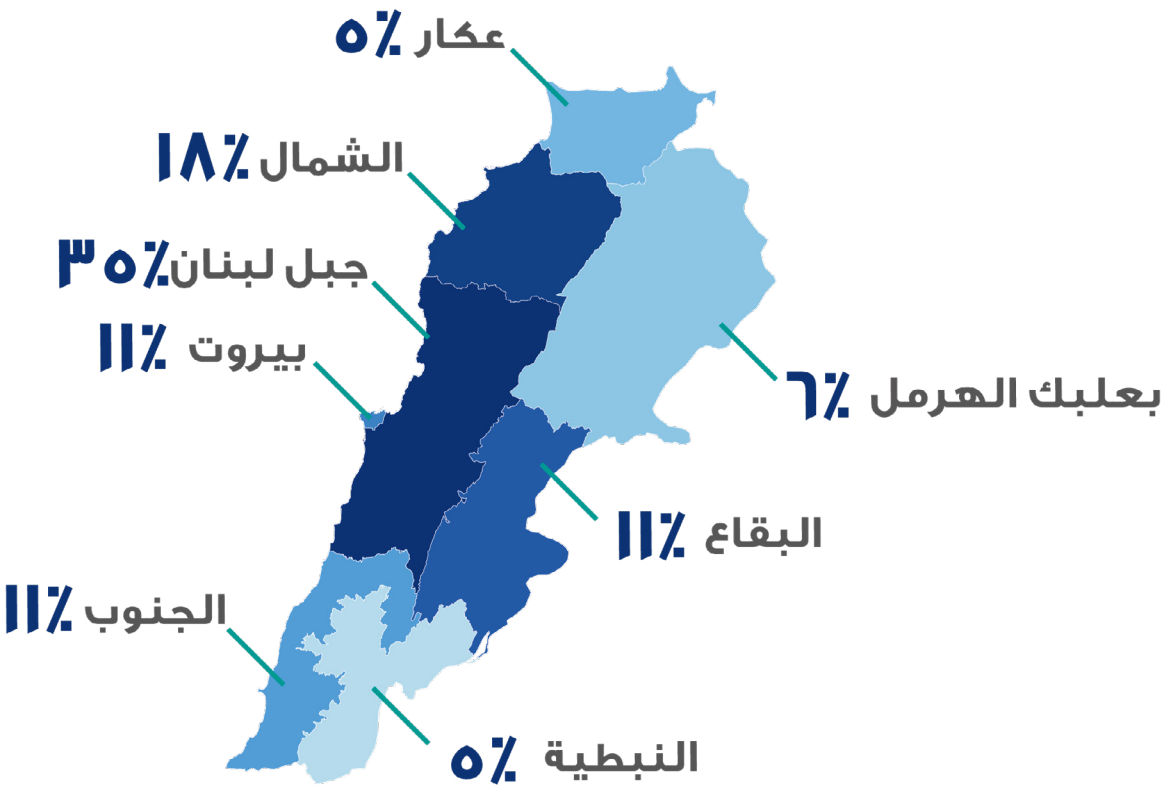

الشكل ١. توزّع العيّنة بحسب المحافظة

اختيار المدرسة في ظل الأزمات المتراكمة

غيّرت نحو أسرة من كل أربع أسر (٢٣٪) مدرسة طفلها للعام الدراسي ٢٠٢٦-٢٠٢٧، بينما بقي ٧٧٪ في المدرسة نفسها. ومن بين جميع المشاركين، نقل ٨٪ أطفالهم من مدرسة خاصة إلى مدرسة رسمية، في حين أفاد ٢٪ فقط بأنهم نقلوا أطفالهم من مدرسة رسمية إلى مدرسة خاصة. وغيّر ١٣٪ إضافيون المدرسة ضمن القطاع نفسه. ويتوافق هذا الانتقال الأكبر من المدارس الخاصة إلى الرسمية مع الضغوط المالية الواردة أدناه في الاستطلاع ومع نتائج عام ٢٠٢٥ (حمود، ٢٠٢٥).

كلفة التعليم

أفاد الأهالي بأن متوسط الدخل السنوي للأسرة واصل ارتفاعه، من ١٢,٢١٦ دولارًا أميركيًا إلى ١٤,٨٠٨ دولارًا بين العامين ٢٠٢٥-٢٠٢٦ و٢٠٢٦-٢٠٢٧. وفي الفترة نفسها، ارتفع متوسط كلفة الأقساط المدرسية والنقل السنوية لطفل واحد في المدارس الخاصة من ٤,٤١٧ إلى ٤,٧١٩ دولاراً. أي أن الدخل ارتفع بنسبة ٢١٪ بينما ارتفعت كلفة الأقساط والنقل بنسبة ٧٪. ومنذ العام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ارتفع متوسط الدخل السنوي للأسرة بنسبة ١٦٧٪، مقابل ارتفاع كلفة الأقساط والنقل بنسبة ١٠٠٪.

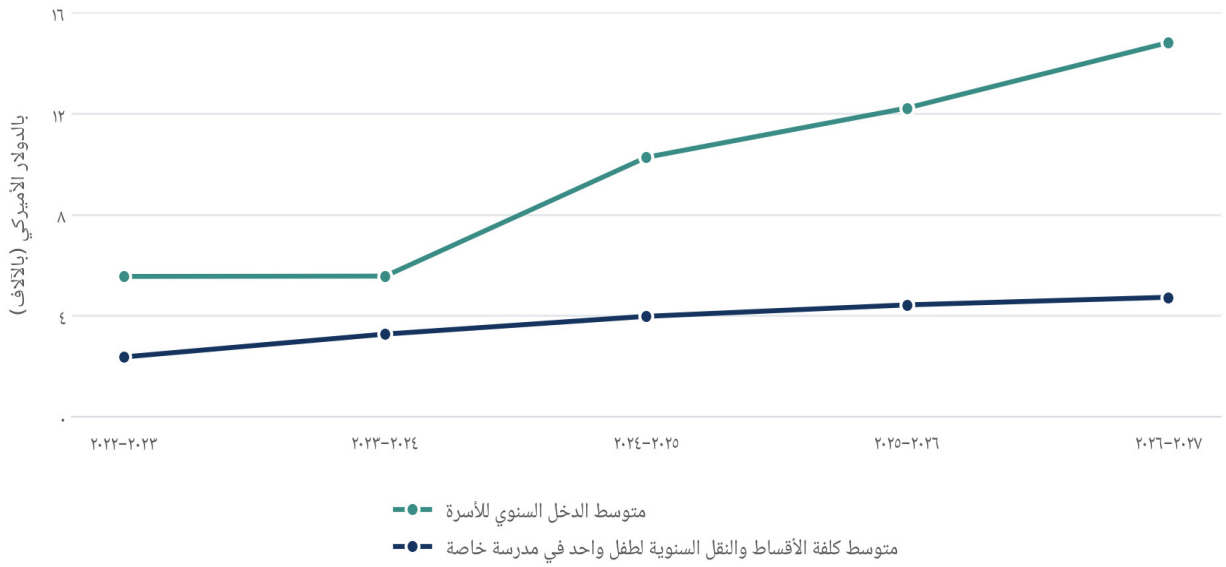

الشكل ٢. متوسط الدخل السنوي للأسرة ومتوسط كلفة الأقساط المدرسية والنقل السنوية لطفل واحد في مدرسة خاصة

شكّلت كلفة الأقساط المدرسية والنقل لطفل واحد في مدرسة خاصة ما يعادل ٣٢٪ من متوسط الدخل السنوي للأسرة في العام ٢٠٢٦-٢٠٢٧، مقارنة بـ٣٦٪ في ٢٠٢٥-٢٠٢٦ و٥٩٪ في ٢٠٢٣-٢٠٢٤، أي ما يوازي ٣,٨ أشهر من متوسط دخل الأسرة. غير أن هذه الأرقام لا ينبغي أن تُفسَّر ببساطة على أنها تحسّن في القدرة على تحمّل كلفة التعليم، لا سيما أن ثلاثة أرباع الأسر (٧٥٪) أفادت بأنها تعاني دائماً من صعوبة في دفع الفواتير المنزلية هذا العام، ارتفاعاً من نحو الثلثين قبل عام. وأفاد ٢٣٪ إضافيون بأنهم يعانون أحياناً، بينما لم يواجه سوى ١٪ أي صعوبة. كما اضطر نحو ثلاثة أرباع الأهالي إلى الاستدانة مؤخراً لتغطية النفقات المنزلية (٧٣٪) أو كلفة التعليم (٧١٪)، وتوقّع ١٦٪ و١٩٪ إضافيون على التوالي أنهم قد يضطرون إلى الاستدانة. وبلغ معدّل التضخّم السنوي في لبنان ١٥,٦٩٪ في تموز ٢٠٢٦ (استيفان، ٢٠٢٦)، أي أن أسعار الاستهلاك كانت أعلى بنسبة ١٥,٦٩٪ مما كانت عليه قبل عام. ويساعد هذا الارتفاع المستمر في الأسعار على تفسير سبب عدم تخفيف الدخل الاسمي الأعلى للضغط على موازنات الأسر، وسبب استمرار كثير من العائلات في تمويل التعليم عبر الاستدانة.

المعرفة بالسياسات التعليمية الوطنية

كانت معرفة الأهالي ببرنامج الدعم التعليمي والاستكمال الصيفي المجاني الذي تنظّمه وزارة التربية والتعليم العالي للصفوف من الأول حتى التاسع ضعيفة. فأربعة من كل خمسة أهالٍ (٨٠٪) ممن أجابوا لم يسمعوا بالبرنامج. ولم يُفد سوى ٢٪ بأن أطفالهم شاركوا فيه، بينما سمع به ٨٪ لكنهم لم يتمكّنوا من التسجيل، وأُبلغ ٨٪ إضافيون بأنه غير متاح في مدرسة أطفالهم أو في منطقتهم. وبالمثل، كانت المعرفة بالإطار الوطني الجديد للمناهج التربوية، الذي أطلقته الوزارة والمركز التربوي للبحوث والإنماء، محدودة أيضاً. فأكثر من النصف (٥٣٪) لم يسمعوا به إطلاقاً، و٣٩٪ سمعوا به من دون معرفة أي تفاصيل عنه. ونتيجة لذلك، لم تكن لدى ٩٢٪ سوى معرفة ضئيلة أو معدومة بإصلاح سيحدّد ما يتعلّمه أطفالهم.

وبوجه عام، توقّع أهالي المدارس الرسمية أن يكون تقليص أيام التدريس إلى أربعة أيام في الأسبوع أكثر ضرراً منه نفعاً. ومن بين الأهالي الذين أجابوا، وقد أتيح لكل منهم اختيار ثلاثة آثار كحد أقصى، أشار ٦٤٪ من مجموع الإجابات إلى عواقب سلبية و٢٨٪ إلى منافع محتملة. وكان أكثر الآثار المتوقّعة تكراراً ازدياد الضغط الدراسي (٤٠٪) وصعوبة تعويض ما فُقد من العام الدراسي الماضي (٣٨٪)، يليهما التوفير في كلفة النقل (٢٩٪) وازدياد الحاجة إلى الدروس الخصوصية (٢٦٪). وتشير النتائج إلى أن تقليل أيام التدريس قد يزيد الضغوط التعليمية وينقل مزيداً من الكلفة إلى الأسر.

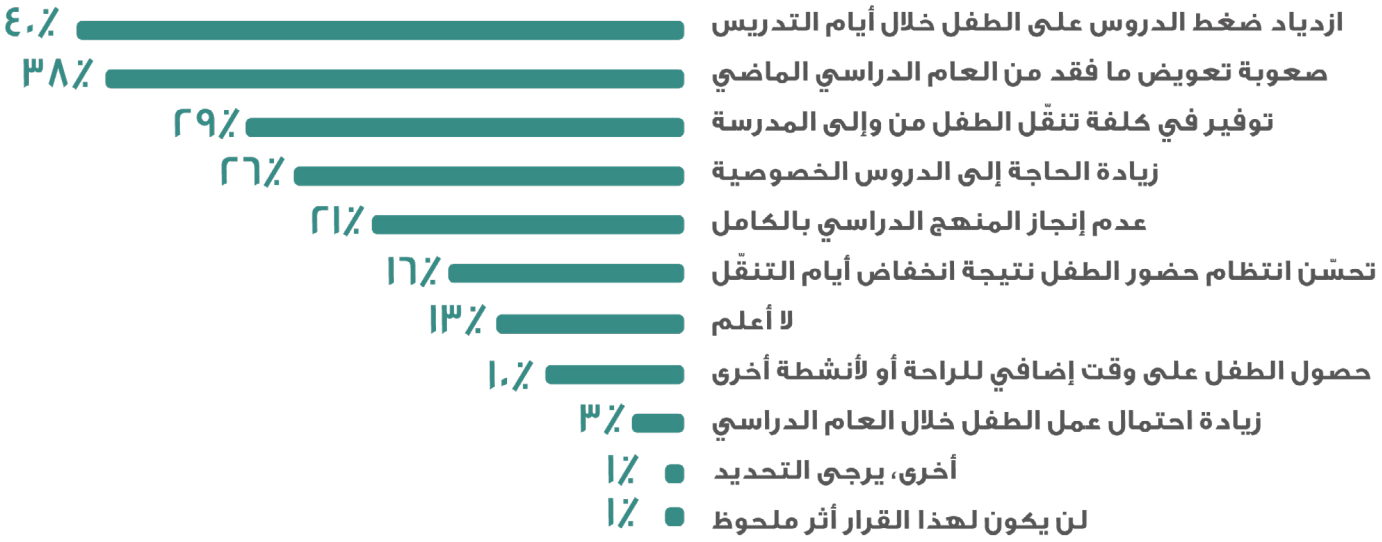

الشكل ٣. الآثار المتوقّعة لتقليص أيام التدريس في المدارس الرسمية إلى أربعة أيام في الأسبوع

أثر العدوان الإسرائيلي على الأسر والتعليم

فاقم العدوان الإسرائيلي في آذار ٢٠٢٦ هذه الضغوط المالية والبنيوية. فقد أفاد أكثر من ثلث المشاركين (٣٦٪) بأنهم يقيمون في مناطق متضرّرة بشكل مباشر. وكان النزوح واسع الانتشار بين هذه الأسر، إذ اضطر ٨٥٪ منها إلى مغادرة منازلهم. وحتى وقت إجراء الاستطلاع، لم يكن قد عاد إلى منزله الأصلي سوى ٥٧٪، بينما كان ٢٩٪ يستأجرون مساكن أخرى، و١٠٪ يقيمون عند أقارب أو أصدقاء، و١٪ ما زالوا في مراكز إيواء. وبذلك، بقيت أسرتان من كل خمس أسر نازحة تعيشان بعيداً عن منزلهما الأصلي.

وتشير النتائج المتعلّقة بالعام الدراسي المقبل إلى اضطراب كبير. فمن بين أطفال هذه الأسر، يُتوقّع أن يعود ٦٢٪ إلى المدرسة نفسها. وإجمالاً، يُتوقّع أن يحضر ٣٧٪ حضورياً، و١٥٪ عن بُعد، و١٠٪ عبر ترتيب مدمج. ويُتوقّع أن ينتقل ١٤٪ إضافيون إلى مدرسة أخرى، بينما لا يُتوقّع أن يلتحق ٢٣٪ بالمدرسة هذا العام، مقارنة بـ٩٪ في عام ٢٠٢٥. ومن بين العدد القليل الذي يُتوقّع أن يغيّر مدرسته، كانت الأسباب المالية الأكثر ذكراً (٧٢٪)، يليها النزوح (٤٧٪) والمخاوف الأمنية (٣٤٪). وشملت الأسباب الأخرى تدمير منزل الأسرة (٢٢٪)، وتضرّر مبنى المدرسة (١٩٪)، ووقوع المدرسة داخل الشريط المحتل (١٣٪).

الفاقد التعليمي وسلامة الأطفال

امتدّت الانقطاعات عن التعليم الحضوري إلى ما هو أبعد من المناطق المتضرّرة مباشرة. فعلى مستوى العيّنة كاملة، أفاد ٤٨٪ من الأهالي بأن تعليم أطفالهم انقطع بسبب العدوان في آذار ٢٠٢٦. ومن بين الذين أبلغوا عن انقطاع، قال ٥٢٪ إنه استمر بين شهر وثلاثة أشهر، و٢٤٪ أقل من شهر، و٢٤٪ أكثر من ثلاثة أشهر.

وخلال هذه الانقطاعات، كان توفير التعليم عن بُعد أكثر شيوعاً مما كان عليه في عام ٢٠٢٥، لكنه ظلّ غير منتظم. فقد ارتفعت نسبة التعليم المنتظم من ١٨٪ إلى ٢٣٪، وانخفضت نسبة من لم يتلقّوا أي تعليم عن بُعد من ٤١٪ إلى ٢٠٪. غير أن ٥٧٪ ما زالوا يبلغون عن تعليم متقطّع. وحيث توفّر التعليم عن بُعد، قيّمه ٤٦٪ من الأهالي بأنه ضعيف أو ضعيف جداً، بينما قيّمه ١٤٪ فقط بأنه جيد أو جيد جداً.

وعند سؤالهم عن الفاقد التعليمي، اعتبره ٣٩٪ متوسطاً أو أكبر، بمن فيهم ١٤٪ رأوا أنه كبير أو كبير جداً. ولم يتمكّن ١٧٪ إضافيون من تقييم الفاقد التعليمي، ما يدلّ على قلّة المعلومات المتوافرة لدى بعض الأسر عن تقدّم أطفالها. ومن هنا، تحتاج المدارس إلى تقييم الفاقد التعليمي وإبلاغ الأهالي بالنتائج، بحيث يتمكّن الأطفال المتأخّرون من الحصول على الدعم المناسب.

كما أبلغ الأهالي عن آثار سلوكية وعاطفية واسعة الانتشار. فمنذ العدوان، لاحظ ٤٢٪ زيادة في الخوف أو القلق لدى أطفالهم، وأفاد ٣٦٪ بصعوبة في التركيز على الدراسة، وأبلغ ٢٨٪ عن تراجع في الرغبة بالذهاب إلى المدرسة. وأبلغ ١٥٪ عن مشكلات في النوم أو كوابيس متكرّرة، و٨٪ عن سلوك عدواني، و٨٪ عن انعزال عن الأصدقاء أو الأنشطة.

الأطفال خارج المدرسة

في ظل هذه الضغوط، ارتفعت نسبة الأهالي المشاركين في الاستطلاع الذين لديهم طفل واحد على الأقل دون سن الثامنة عشرة خارج المدرسة من ٩٪ في عام ٢٠٢٥ إلى ١٦٪ هذا العام. وظلّ الذكور يشكّلون غالبية الأطفال خارج المدرسة (٥٨٪). كما بقي الأهالي غير متأكّدين من قدرة أطفالهم على مواصلة تعليمهم. فلم يُبدِ سوى ٢٦٪ ثقة بأن طفلهم سيواصل تعليمه، بينما قال ١٤٪ إن طفلهم لن يواصل، ولم يعرف ٦٠٪. وبذلك، لم يتمكّن نحو ثلاثة أرباع الأهالي من التأكيد بثقة أن لطفلهم مساراً تعليمياً آمناً.

الانعكاسات على السياسات

في ضوء هذه النتائج، يتعيّن على صانعي السياسات التعليمية في لبنان أن يتّخذوا قرارات حاسمة. فعلى الرغم من ارتفاع متوسط الدخل السنوي للأسرة، ارتفعت أيضاً الأقساط المدرسية الخاصة ونفقات المعيشة، وظلّت الأسر تعاني في دفع الفواتير وتعتمد على الاستدانة. وبالتالي، لم يُترجَم نمو الدخل الاسمي إلى تحسّن في قدرة الأسر على تحمّل كلفة التعليم. لذا ينبغي تنظيم الأقساط المدرسية الخاصة بما يتناسب مع دخل الأسرة ومع ارتفاع كلفة المعيشة. كما يجب أن يستوعب القطاع الرسمي الأسر المنتقلة من المدارس الخاصة، مع الحفاظ على مجانية التعليم وجودته.

ويتعيّن على الوزارة وسائر السلطات التعليمية أن تعرّف بالبرامج والسياسات والإصلاحات الوطنية بوضوح وعلى نطاق واسع، وأن تشرح كيفية تأثيرها في الأطفال، وأن تضمن وصول الأسر إلى الدعم المتاح. ومع عدم معرفة أربعة من كل خمسة مشاركين ببرنامج الدعم التعليمي والاستكمال الصيفي، وعدم معرفة تسعة من كل عشرة شيئاً يُذكر عن إصلاح المناهج، يجب التعامل مع التواصل مع الأهالي بوصفه جزءاً أساسياً من التنفيذ. أما الأسر المتأثرة بالعدوان الإسرائيلي، ولا سيما التي ما زالت نازحة، فتحتاج إلى دعم مستدام، مع إعطاء الأولوية للأطفال غير الملتحقين بالمدرسة هذا العام وللأسر التي ما زالت تعيش بعيداً عن منازلها. وفي غياب مثل هذه التدابير، ستبقى الضغوط المالية والتعليمية والنفسية التي كشف عنها استطلاع هذا العام تقوّض حق الأطفال في تعليم مستقر وعادل.

المراجع

استيفان، م. (٢٠٢٦). ارتفاع معدّل التضخّم في لبنان بنسبة ١٥,٦٩٪ على أساس سنوي حتى تموز ٢٠٢٦. بنك بلوم إنفست.

حمود، م. (٢٠٢٣). أطفال لبنان في خطر فقدان عام دراسي آخر. مركز الدراسات اللبنانية.

حمود، م. (٢٠٢٥). على الحافة: الصراع من أجل إبقاء الأطفال في المدارس في لبنان. مركز الدراسات اللبنانية.

حمود، م.، برون، ك. (٢٠٢٥). التعليم والأزمات: كلفة التعافي المتأخر في لبنان. تقرير ERICC، برنامج ERICC ومركز الدراسات اللبنانية.

حمود، م.، شعيب، م. (٢٠٢٢). لا قدرة على تحمّل خسارة عام أكاديمي جديد في لبنان. مركز الدراسات اللبنانية.